



الغرفة الجهوية بجندوبة

**التقرير النهائي المتعلق بالرقابة المالية على بلدية جندوبة**

**في إطار برنامج التنمية الحضرية والحوكمة المحلية**

**(تصريف 2017)**

## بلدية جندوبة

أحدثت بلدية جندوبة، في ما يلي (البلدية)، بمقتضى الأمر المؤرخ في 25 سبتمبر 1887 وتم توسيع حدودها بمقتضى الأمر عدد 298 لسنة 1969 المؤرخ في 14 أوت 1969. وتبلغ مساحتها حوالي 294,26 كم<sup>2</sup>. كما يبلغ عدد سكانها حوالي 74,421 ألف نسمة وذلك حسب بيانات وزارة الشؤون المحلية حول التنظيم البلدي بتاريخ ماي 2016. وبلغت موارد العنوان الأول للبلدية خلال سنة 2017 ما جملته 5.693.106,604 دينار في حين بلغت نفقات العنوان الأول 4.506.608,828 دينار. أما موارد العنوان الثاني فقد بلغت 5.827.275,706 دينار مقابل نفقات قدرها 1.956.371,153 دينار.

وقد تولت دائرة المحاسبات في نطاق الصلاحيات المخولة لها بالقانون عدد 8 لسنة 1968 المؤرخ في 8 مارس 1968 والمتعلق بتنظيمها وفي إطار اتفاقية القرض المبرمة بين الدولة التونسية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير والتي تهدف إلى تمويل "برنامج التنمية الحضرية والحوكمة المحلية" إنجاز رقابة مالية على حسابات بلدية جندوبة بالنسبة إلى سنة 2017 قصد التحقق من إحكام إعداد الحساب المالي وصحة البيانات المسجلة به ومصداقيته ومن مدى قدرة البلدية على تعبئة الموارد المتاحة لها وشرعية تأدية نفقاتها وكذلك قصد متابعة تنفيذ البلدية لتوصيات الدائرة الواردة في تقريرها المتعلق بالرقابة المالية على البلدية بعنوان سنة 2015.

وتم تقديم الحساب المالي لسنة 2017 والوثائق المدعمة له إلى كتابة الغرفة الجهوية لدائرة المحاسبات بجندوبة بتاريخ 19 جويلية 2018 أي قبل 31 جويلية 2018 وهو التاريخ الأقصى لتقديم الحسابات إلى الدائرة حسب الفصل 11 من الأمر عدد 218 لسنة 1971 المؤرخ في 29 ماي 1971 المتعلق بسير دائرة المحاسبات.

وتوفرت بالحساب المالي المذكور جميع شروط الهيئة المستوجبة والمتمثلة في صحة تسمية المركز المحاسبي والرمز الإعلامي وسنة التصرف وتقديم وثيقة حساب أصلية وتضمن ختم وإمضاء المحاسب وأمر الصرف ووجود تأشيرة الجهة المكلفة بتهيئة الحساب وتأشيرة سلطة الإشراف وعدم انقطاع فترات تصرف المحاسبين المتعاقبين على المركز المحاسبي وعدم وجود تشطيبات ومخرجات غير مصادق عليها وتوفر جميع الوثائق المؤيدة للحساب ممضاة من طرف الأعوان المؤهلين لذلك مع وجود التأشيرات الضرورية.

وقد شملت الأعمال الرقابية فحص الحساب المالي المذكور ومستندات الصرف المودعة لدى كتابة الدائرة فضلا عن استغلال المعطيات الواردة بالاستبيان الموجه للبلدية والأعمال الرقابية الميدانية المنجزة لدى مصالح البلدية والمركز المحاسبي الخاص بها.

وأسفرت متابعة تنفيذ البلدية لتوصيات الدائرة الواردة في تقريرها المتعلق بالرقابة المالية على البلدية بعنوان سنة 2015 من الوقوف على تجاوز بعض الإخلالات على غرار إصدار قرار متعلق بضبط الثمن المرجعي للمتر المربع المبني بالنسبة للعقارات المبنية تطبيقا للأمر الحكومي عدد 397 لسنة 2017 الصادر بتاريخ 28 مارس 2017.

وباستثناء ما يتعلق ببقايا الاستخلاص أفضت الأعمال الرقابية إلى عدم وجود إخلالات جوهرية في عمليات القبض والصرف بعنوان السنة المالية 2017 من شأنها أن تمس بمصداقية البيانات المضمنة بالحساب المالي. كما أنّها خلصت إلى الوقوف على ملاحظات تعلقت بتعبئة الموارد وتنفيذ النفقات. علماً أنّ بلدية جندوبة والقباض توليا الرد على الملاحظات الأوليّة التي تمّ توجيهها إليهما في الغرض.

## الجزء الأول: الرقابة على الموارد

### 1- تحليل الموارد

بلغت موارد العنوان الأوّل للبلدية خلال سنة 2017 ما جملته 5.693.106,604 دينار وهي موزعة بحساب 2.953.680,151 دينار بعنوان المداخل الجبائية الاعتيادية و 2.739.426,453 دينار بعنوان المداخل الجبائية غير الاعتيادية.

وبخصوص المداخل الجبائية الاعتيادية فهي تتأثّر أساساً من المعاليم الموظّفة على العقارات والأنشطة ومن معاليم إشغال الملك العمومي البلدي واستلزام المرافق العمومية فيه ومن مداخل الموجبات والرخص الإدارية والمعاليم مقابل إسداء خدمات وذلك على التوالي بنسب في حدود 65,50% و 18,27% و 17,23%. ويبرز ذلك من خلال الجدول الموالي:

النسبة %	المبلغ بالدينار	أصناف المداخل الجبائية الاعتيادية
65,50	1 905 129,950	المعاليم الموظّفة على العقارات والأنشطة
18,27	539 535,783	مداخل إشغال الملك العمومي البلدي واستلزام المرافق العمومية فيه
17,23	509 014,418	مداخل الموجبات والرخص الإدارية ومعاليم مقابل إسداء خدمات
<b>100,00</b>	<b>2 953 680,151</b>	<b>المجموع</b>

وتمثّل "المعاليم على العقارات والأنشطة" أهمّ عناصر المداخل الجبائية الاعتيادية في سنة 2017. وهي تتأثّر أساساً من المعلوم على العقارات المبنية بمبلغ 320.306,019 دينار والمعلوم على الأراضي غير المبنية بمبلغ 29.128,724 دينار والمعلوم على المؤسسات ذات الصبغة الصناعية أو التجارية أو المهنية و 1.340.578,185 دينار بعنوان المعاليم الموظّفة على الأنشطة أي ما يمثل تباعاً 16,81% و 1,53% و 70,37% ويبرز الجدول الموالي تفصيل ذلك:

النسبة %	المبلغ بالدينار	أصناف المداخل
16,81	320. 306,019	المعلوم على العقارات المبنية
1,53	29. 128,727	المعلوم على الأراضي غير المبنية
70,37	1. 340. 578 ,185	المعلوم على المؤسسات ذات الصبغة الصناعية أو التجارية أو المهنية
9,81	186. 841,000	المبالغ المتأثية من صندوق التعاون بين الجماعات المحلية
1,12	21. 332,110	المعلوم على النزّل
0,36	6.943,912	معلوم الإجازة الموظف على محلات بيع المشروبات
<b>100,00</b>	<b>1.905.129,950</b>	<b>المجموع</b>

وبلغت المبالغ الواجب استخلاصها بعنوان المداخيل الجبائية الاعتيادية في سنة 2017 إلى ما قيمته 5.399.982,861 دينار استخلص منها 2.953.680,151 دينار، وهو ما يعني تحقيق نسبة استخلاص في حدود 54,70%. ويبرز الجدول الموالي تفاصيل نسب استخلاص أصناف المداخيل الجبائية الاعتيادية:

النسبة % (1)/(2)	المبالغ المستخلصة (بالدينار) (2)	المبالغ الواجب استخلاصها (بالدينار) (1)	أصناف المداخيل
55,35	1.905.129,950	3.441.869,550	المعاليم على العقارات والأنشطة
37,23	539.535,783	1.449.098,893	مداخيل إشغال الملك العمومي البلدي واستلزام المرافق العمومية فيه
100	509.014,418	509.014,418	مداخيل الموجبات والرخص الإدارية ومعاليم مقابل إسداء خدمات
0	0	0	المداخيل الجبائية الاعتيادية الأخرى
54,70	2.953.680,151	5.399.982,861	المجموع

وتعتبر نسبة استخلاص "مداخيل إشغال الملك العمومي البلدي واستلزام المرافق العمومية فيه" الأدنى بخصوص "المداخيل الجبائية الاعتيادية" حيث لم يتم استخلاص سوى 37,23% من المبالغ الواجب استخلاصها سنة 2017.

وبلغت نسبة استخلاص المعاليم على العقارات والأنشطة 55,35% من المبالغ الواجب استخلاصها سنة 2017. ويفصل الجدول الموالي نسب استخلاص الفصول الراجعة بالنظر للصنف المذكور.

النسبة % (1)/(2)	المبالغ المستخلصة (بالدينار) (2)	المبالغ الواجب استخلاصها (بالدينار) (1)	بيان المداخيل
19,63	320.306,019	1.631.611,581	المعلوم على العقارات المبنية
11,44	29.128,724	254.562,762	المعلوم على الأراضي غير المبنية
100	1.555.695,207	1.555.695,207	معاليم أخرى
55,35	1.905.129,950	3.441.869,550	المعاليم على العقارات والأنشطة

ولم تتعد نسب استخلاص "المعلوم على العقارات المبنية" و"المعلوم على الأراضي غير المبنية" على التوالي 19,63% و 11,44% خلال سنة 2017.

وفيما يتعلّق بالمداخيل غير الجبائية الاعتيادية فقد بلغت في سنة 2017 ما قيمته 2.739.426,453 دينار. وهي تتوزّع بين "مداخيل أملاك البلدية الاعتيادية" التي بلغت 147.531,785 دينار و"المداخيل المالية الاعتيادية" التي بلغت 2.591.894,668 دينار. وتتأتى المداخيل المالية الاعتيادية أساساً من المناب من المال المشترك للجماعات المحلية الذي كان في حدود 1.985.296,000 دينار.

وتم ضبط المبالغ الواجب استخلاصها بعنوان المداخيل غير الجبائية الاعتيادية خلال سنة 2017 في حدود 3.197.268,804 دينار استخلص منها 2.739.426,453 دينار وهو ما يعني تحقيق نسبة استخلاص في حدود 85,68%.

وبلغ مؤشر الاستقلال المالي<sup>1</sup> للبلدية 36,58% خلال سنة 2017 وهو دون الحد الأدنى لمؤشر الاستقلالية المالية الذي تم ضبطه من قبل صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية في حدود 70%. كما بلغ مجموع ديون البلدية في موفى سنة 2017 ما قدره 114.781,782 دينار مقابل 5.693.106,604 دينار مجموع موارد العنوان الأول، وهو ما يعني تسجيل نسبة تداين مقبولة في حدود 2,01% مقابل 17,5% كمعدل نسب تداين كافة البلديات التونسية سنة 2016 حسب مؤشرات وزارة الشؤون المحلية والبيئة. وتستأثر الديون تجاه الوكالة الوطنية للتصرف في النفايات بنسبة 68,58% من جملة الديون والبقية ديون تجاه مؤسسات عمومية وخواص.

وتشمل موارد العنوان الثاني الموارد الذاتية والمخصّصة للتنمية وموارد الاقتراض والموارد المتأتية من الاعتمادات المحالة وذلك على التوالي بنسب 93,97% و5,90% و0,13%. ويبرز ذلك من الجدول التالي:

النسبة %	المبلغ بالدينار	الجزء
93,97	5.475.783,016	الموارد الذاتية والمخصّصة للتنمية
5,90	343.779,567	موارد الاقتراض
0,13	7.713,123	الموارد المتأتية من الاعتمادات المحالة
<b>100,00</b>	<b>5.827.275,706</b>	<b>جملة موارد العنوان الثاني</b>

## 2- الرقابة على تحصيل الموارد البلدية

بلغت نسبة إنجاز تقديرات موارد البلدية خلال سنة 2017 حوالي 99,88% بخصوص العنوان الأول. وبلغت النسبة المذكورة بالنسبة للعنوان الثاني 98,01%. ويبرز الجدول الموالي تفصيل نسب إنجاز تقديرات موارد البلدية:

البيان	التقديرات (بالدينار)	الإنجازات (بالدينار)	نسبة الإنجاز (%)
مجموع موارد العنوان الأول	5.700.000,000	5.693.196,604	99,88
المعاليم الموظفة على العقارات والأنشطة	1.865.000,000	1.905.129,950	102,15
مداخيل إشغال الملك العمومي البلدي واستلزام المرافق العمومية فيه	714.600,000	539.535,783	75,50
مداخيل الموجبات والرخص الإدارية ومعالم مقابل إسداء خدمات	564.400,000	509.014,418	90,19
مداخيل جبائيه اعتيادية أخرى	600,000	0	0,00

<sup>1</sup> الموارد الذاتية / موارد العنوان الأول = (موارد العنوان الأول - المناب من المال المشترك - منح ومساهمات الدولة في التسيير) / موارد العنوان الأول.

86,07	147.531,785	171.400,000	مداخيل أملاك البلدية الاعتيادية
108,72	2.591.984,668	2.384.000,000	المداخيل المالية الاعتيادية
<b>98,01</b>	<b>5.827.275,706</b>	<b>5.945.884,285</b>	<b>مجموع موارد العنوان الثاني</b>
99,30	5.475.783,016	5.514.660,280	الموارد الذاتية والمخصّصة للتنمية
81,17	343.779,567	423.510,882	موارد الاقتراض
100,00	7.713,123	7.713,123	الموارد المتأتية من الاعتمادات المحالة

ولوحظ تأخير في تثقيف جداول تحصيل المعلوم على العقارات المبنية والمعلوم على الأراضي غير المبنية وذلك خلافا لمقتضيات الفصلين الأول و30 من مجلة الجباية المحلية اللذان نصّا على ضرورة انجاز عملية التثقيف بتاريخ غرة جانفي من كلّ سنة حيث لم يتم تثقيف الجداول المذكورة إلا بتأخير في حدود 109 يوما. ويبرز ذلك من خلال الجدول الموالي:

التأخير مقارنة بأجل 1 جانفي 2017 بحساب اليوم	تاريخ تثقيف جدول التحصيل	تاريخ الإرسال إلى أمانة المال الجهوية	تاريخ إعداد الجدول من قبل البلدية	الجدول
109	20 أفريل 2017	20 أفريل 2017	18 أفريل 2017	جدول تحصيل المعلوم على العقارات المبنية
109	20 أفريل 2017	20 أفريل 2017	18 أفريل 2017	جدول تحصيل المعلوم على الأراضي غير المبنية

و لم تتول البلدية إلى غاية موفى 2017 انجاز الختم النهائي لعمليات الإحصاء وذلك خلافا لمقتضيات منشور وزير الشؤون المحلية عدد 4 المؤرخ في 11 فيفري 2016 حول ضبط المتطلبات العامة لإنجاز الإحصاء العام للعقارات المبنية وغير المبنية الخاضعة للمعاليم الراجعة للجماعات المحلية للفترة 2016-2017 الذي حدّد شهري أوت وسبتمبر 2016 كأجل أقصى لختم عمليات الإحصاء ونشر إعلانات الختم بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية وبصحيفتين يوميتين على الأقل. وتجدر الإشارة إلى أن عملية ادراج نتائج الإحصاء العشري انف الذكر بالمنظومة المخصّصة للغرض توقفت منذ فيفري 2017 بسبب حدوث عطب فني بجهاز الموزع المركزي للشبكة الخاصة بمنظومة التصرف في موارد الميزانية وإتلاف قاعدة البيانات. ولم تتمكن البلدية إلى حدود ديسمبر 2017 تجاوز هذا الإشكال.

ويقتضي ضمان شفافية الحساب المالي إعداد جداول تحصيل تكميلية بخصوص العقارات غير المرسمة وإحالتها إلى القابض حتى يتسنى له إدراج المعاليم المحصلة عن طريق أذون وقتية ضمن الميزانية خلال نفس سنة استخلاصها، غير أنّ البلدية لم تتول خلال سنة 2017 إعداد جداول تحصيل تكميلية بخصوص فصول تمّ في شأنها اقتطاع أذون استخلاص وقتية بمبلغ قدره 116.359,030 دينار. ونتج عن ذلك إدراج المبلغ المذكور خارج الميزانية دون تطبيقه بميزانية نفس السنة.

وفي ما يتعلق باستخلاص المعاليم المذكورة فقد نصّ الفصل 28 خامسا من مجلة المحاسبة العمومية على أن "يتولى المحاسب العمومي المكلف بالاستخلاص حال تعهده بالدين تبليغ إعلام للمدين يتضمن دعوته لخلاص

جملة المبالغ المطلوبة"، إلا أنه لم يتم تبليغ اعلامات سوى لنسبة 0.44% من جملة الفصول المثقلة بجدول تحصيل المعلوم على الأراضي غير المبنية والبالغة 671 فصلا خلال سنة 2017. كما لم تتعدّ الإعلانات التي تم تبليغها خلال نفس السنة 12,82% من جملة الفصول المثقلة بجدول تحصيل المعلوم على العقارات المبنية والبالغ عدده 11228 فصلا.

كما تبين أنّ البلدية لم تتولّ إعداد جداول المراقبة بين الحد الأدنى للمعلوم على المؤسسات ذات الصبغة الصناعية أو التجارية أو المهنية والمبلغ المستخلص بهذا العنوان وهو ما لم يمكن من تطبيق مقتضيات منشور وزير الداخلية عدد 19 والمؤرخ في 28 مارس 2002 الذي استوجب إجراء مقارنة بين الحد الأدنى المطلوب وقيمة المعلوم على المؤسسات المستخلص فعليا بهدف تحديد الحالات التي تستوجب استخلاص معلوم إضافي باعتبار المعلوم الأدنى المطلوب.

ولوحظ عدم حرص البلدية على تحيين معينات كراء المحلات التجارية سنويا وذلك خلافا لمقتضيات منشور وزير الداخلية عدد 6 بتاريخ 17 فيفري 1999 الذي نصّ على ضرورة الحرص على التّحيين الدوري لعقود الكراء في حدود نسبة لا تتجاوز 10% سنويا بالنسبة للمحلات التجارية والصناعية. وفي هذا الصدد، تبين أن البلدية لم تتولّ بخصوص 3 عقود تسويغ محلات تجارية مبرمة خلال الفترة الممتدة من سنة 1993 إلى سنة 1999 تحيين العقود المذكورة منذ تاريخ إبرامها.

كما لم تحرص البلدية على تحيين معينات كراء المحلات السكنية سنويا وذلك خلافا لمقتضيات الفصل 17 من القانون عدد 35 لسنة 1976 المؤرخ في 18 فيفري 1976 المتعلق بضبط العلاقات بين المالكين والمكترين لمحلات معدة للسكنى أو الحرفة أو الإدارة العمومية الذي نصّ على ضرورة أن "يقع الترفيع في مقادير الكراء لمحلات السكنى بمعين أقصى لا يتجاوز 5% لكل عام". من ذلك لم تتولّ البلدية بخصوص 11 عقد تسويغ محلات سكنية مبرمة خلال الفترة 1974-1994 تحيين معينات الكراء منذ تاريخ إبرامها.

## الجزء الثاني: الرقابة على النفقات

### 1- التحاليل المتعلقة بالنفقات

بلغت نفقات العنوان الأول 4.506.608,828 دينار سنة 2017. وحيث استأثرت نفقات التأجير بنسبة 50,81% ونفقات وسائل المصالح بنسبة 38,96% من جملة نفقات العنوان الأول.

الفصل		البيان	النفقات المنجزة	
			المبلغ (الدينار)	النسبة (%)
العنوان الأول : نفقات العنوان الأول				
الجزء الأول : نفقات التصرف				
القسم الأول : التأجير العمومي				
01.100	المنح المخولة لأعضاء المجلس البلدي	1.166,667	0,03	
01.101	تأجير الأعوان القارين	1.898 060,986	42,12	

8,66	390.404,979	تأجير الأعوان غير القارين	01.102
<b>50,81</b>	<b>2.289.632,632</b>	<b>مجموع القسم الأول</b>	
<b>القسم الثاني: وسائل المصالح</b>			
29,84	1.344.828,040	تسيير المصالح العمومية المحلية نفقات	02.201
9,12	410 944,697	مصاريف استغلال وصيانة التجهيزات العمومية	02.202
<b>38,96</b>	<b>1 755 772,737</b>	<b>مجموع القسم الثاني</b>	
<b>القسم الثالث : التدخل العمومي</b>			
1,76	79 152,271	تدخلات في الميدان الاجتماعي	03.202
0,25	11 055,000	تدخلات في ميدان التعليم والتكوين	03.303
1,58	71 000,000	المساهمة لفائدة الودادية بعنوان تذاكر الأكل للأعوان	03.304
3,47	156 500,000	تدخلات في ميادين الثقافة والشباب والطفولة	03.305
0,00	0	المساهمات في المنظمات العالمية	03.307
0,13	5 700,000	التعاون مع الجماعات المحلية وهياكل أخرى	03.310
<b>7,18</b>	<b>323 407,271</b>	<b>مجموع القسم الثالث</b>	
<b>96,94</b>	<b>4 368 812,640</b>	<b>جملة الجزء الأول</b>	
<b>الجزء الثاني : فوائد الدين</b>			
<b>القسم الخامس : فوائد الدين</b>			
3,06	137 796,188	فوائد الدين الداخلي	05.500
<b>3,06</b>	<b>137 796,188</b>	<b>مجموع القسم الخامس</b>	
<b>3,06</b>	<b>137 796,188</b>	<b>جملة الجزء الثاني</b>	
<b>100,00</b>	<b>4 506 608,828</b>	<b>جملة نفقات العنوان الأول</b>	

أما نفقات العنوان الثاني فقد بلغت 1.956.371,153 دينار وتتوزع هذه النفقات بين الاستثمارات المباشرة وتسديد أصل الدين في حدود على التوالي 1.746.143,587 دينار و210.227,566 دينار أي بنسب في حدود على التوالي 89,25 % و 10,75 % من مجموع نفقات العنوان الثاني.

النفقات المنجزة		البيان	الفصل
النسبة(%)	المبلغ بالدينار		
<b>العنوان الثاني : نفقات العنوان الثاني</b>			
<b>الجزء الثالث : نفقات التنمية</b>			
<b>القسم السادس : الاستثمارات المباشرة</b>			
1,56	30 585,840	الدراسات	06.600
0,17	3 392,878	البنائيات الإدارية: إحداث وتوسعة وتهيئة	06.603
0,16	3 203,200	البرامج والتجهيزات الإعلامية	06.605
20,21	395 415,518	اقتناء معدات وتجهيزات	06.606
0,07	1 348,032	مصاريف الإشهار والإعلانات	06.607
5,17	101 104,399	اقتناء وسائل النقل	06.608
19,12	374 016,644	الإنارة	06.610

0,10	2 020,000	التطهير	06.612
12,08	236 356,190	الطرق والمسالك	06.613
6,07	118 689,457	بناء وتهيئة التجهيزات الجماعية للثقافة والشباب والرياضة والطفولة	06.616
24,54	480 011,429	بناء وتهيئة المنشآت ذات الصبغة الاقتصادية	06.617
89,25	<b>1 746 143,587</b>	مجموع القسم السادس	
89,25	<b>1 746 143,587</b>	جملة الجزء الثالث	
الجزء الرابع : تسديد أصل الدين			
القسم العاشر: تسديد أصل الدين			
10,75	210 227,566	تسديد أصل الدين الداخلي	10.950
10,75	<b>210 227,566</b>	مجموع القسم العاشر	
10,75	<b>210 227,566</b>	جملة الجزء الرابع	
100,00	<b>1 956 371,153</b>	جملة نفقات الجزئين الثالث والرابع	
الجزء الخامس : النفقات المسددة من الاعتمادات المحالة			
القسم الحادي عشر: النفقات المسددة من الاعتمادات المحالة			
0	<b>0</b>	مجموع القسم الحادي عشر	
0	<b>0</b>	جملة الجزء الخامس	
<b>100</b>	<b>1 956 371,153</b>	جملة نفقات العنوان الثاني	

وتمثل النفقات المنجزة بخصوص العنوانين الأول والثاني على التوالي 82,75 % و 31,59 % من الاعتمادات النهائية المرسمة بالميزانية كما هو مبين بالجدول الموالي:

المبلغ (بالدينار)	البيان
نفقات العنوان الأول	
5.446.000,000	الاعتمادات النهائية
4.506.608,828	الإنجازات
% 82,75	نسبة الانجاز (%)
نفقات العنوان الثاني	
6.192.171,162	الاعتمادات النهائية
1.956.371,153	الإنجازات
% 31,59	نسبة الانجاز (%)

## 2- الملاحظات المتعلقة بالنفقات

لوحظ سوء تقدير البلدية لحاجياتها. وفي هذا الصدد تولت البلدية تنقيح الميزانية بالزيادة في الاعتمادات المرسمة لبعض البنود دون الحاجة الفعلية لها حيث لم يتم صرف مبلغ الزيادة المذكورة. ويبرز الجدول الموالي بعض الأمثلة في ذلك:

بيان النفقة	الاعتمادات المرسمة بالميزانية (الدينار)	التنقيحات بالزيادة (الدينار)	الاعتمادات النهائية (الدينار)	النفقات المنجزة (الدينار)	اعتمادات غير مستعملة (الدينار)
الدراسات	186.240,768	45 000,000	231.240,768	30.585,840	200 654,928
اقتناء اراضي	28.607,837	5 000,000	33.607,837	0	33 607,837
البرامج والتجهيزات الإعلامية	34.850,000	35 758,839	75.312,039	3.203,200	72 108,839
المساحات الخضراء ومداخل المدن	125.762,160	10 000,000	132.357,760	0	132 357,760
بناء وتهيئة التجهيزات الجماعية	136.790,843	46 000,000	182.790,843	118.689,457	64 101,386

كما تولت البلدية تخصيص اعتمادات قدرها 173.286,837 دينار ببعض بنود ميزانية العنوان الأول إلا أنها لم تنجز في شأنها أي نفقة. ويبرز الجدول الموالي ذلك :

الفصل	البيان	الاعتمادات النهائية (الدينار)	النفقات المنجزة (الدينار)
03.307	المساهمات في المنظمات العالمية	570,000	0
06.601	اقتناء أراضي	33.607,837	0
06.614	أشغال التهيئة والتهديب	5.000,000	0
06.615	المساحات الخضراء ومداخل المدن	132.357,000	0
08.901	نفقات التنمية غير المزعة	1.752,000	0
	المجموع	173.286,837	0

وخلافا لمقتضيات الفصل 90 من مجلة المحاسبة العمومية الذي ينصّ على أنه "لا يجوز عقد مصاريف عادية لسنة مالية ما بعد 15 ديسمبر من نفس السنة إلا عند الضرورة الواجب إثباتها" وللـفـصـل 15 من الأمر عدد 2878 لسنة 2012 أنف الذكر الذي نص على أن "ينتهي أجل التأشير على التعهدات بالمصاريف في 15 ديسمبر بالنسبة للمصاريف العادية إلا عند الضرورة الواجب إثباتها"، تولت البلدية التعهد ببعض النفقات بعد التاريخ المذكور.

وتقتضي قواعد حسن التصرف ضرورة التنصيص على البيانات المتعلقة بالسيارات والمعدات التي يتم إصلاحها بأذن التزود والفواتير الخاصة بها، إلا أنّ البلدية لم تحرص أحيانا على إدراج الأرقام الإدارية لوسائل النقل المعنية بالفواتير عند إصلاحها أو صيانتها. وجاء في ردّ البلدية أنّها سوف تعمل على تلافي الإخلال المذكور مستقبلا.

## من محتسب بلدية جندوبة إلى السيد رئيس الغرفة الجهوية لدائرة المحاسبات

**الموضوع:** حول ضعف نسبة تبليغ الإعلانات الخاصة بالعقارات المبنية و الأراضي غير المبنية

1-الأراضي غير المبنية

-صعوبة تبليغ الإعلانات إلى المطالبين بلأداء و ذلك لأن الأراضي متقلبة بالزام بعناوينها و ليس بعناوين أصحاب العقارات مما يصعب علينا الوصول إلى مالكيها

2-العقارات المبنية

-عملية التثقيف تمت متأخرة جدا

-نقص في عدول الخزينة بحيث لا يمكن تغطية جميع الفصول

- القانون الأساسي لعدول الخزينة الذي يمنحهم منحة تبليغ ب 300 دينار في صورة تبليغ 300 إعلام أو 75 سند تنفيذي

-كثرة تشابه الأسماء و أخطاء في العناوين

- تعرض عدول الخزينة إلى الطرد في بعض الأحياء و منعهم من توزيع الإعلانات

- صعوبة التوصل إلى المدين في وقت وجيز

- عدم توفر جميع المعطيات المتعلقة بالمدين بالأزمة و خاصة رقم بطاقة التعريف الوطنية حتى يتسنى لنا إجراء الاعتراضات على الحسابات لدى البنوك و البريد و إجراء عمليات البحث على الأملاك بدفتر خاتمة و لدى الوكالة الفنية للنقل البري

- استحالة إجراء العقل على الأثاث في الوقت الحالي

القابض  
قابض البلدية  
بجندوبة  
26 أيار 2018





27 ديسمبر 2018

الجمهورية التونسية  
وزارة الشؤون العمالية و البيئة  
بلدية جندوبة  
مصلحة المعاليه و الامتصاصه  
ج / محمد

8799

من رئيس بلدية جندوبة  
إلى السيد: رئيس الغرفة الجهوية  
لدائرة المحاسبات بجندوبة

**الموضوع :** حول الإجابة على تقرير رقابة.

**المرجع :** التقرير الأولي حول الرقابة المالية على بلدية جندوبة بتاريخ 2018/12/25

تحية طيبة و بعد، تبعا لتقريركم المشار إليه بالمرجع أعلاه حول الرقابة المالية المعدة من طرفكم على بلدية جندوبة والذي تطلبون من خلاله موافاتكم بإجابة حول بعض النقاط يشرفني أن أمدكم بما يفيد في الغرض :

- التأخير في تنزيل جداول تحصيل المعلوم على العقارات المبنية و غير المبنية:

في هذا السياق يشرفني إفادتكم أن التأخير المسجل على مستوى تنزيل جداول تحصيل العقارات المبنية و غير المبنية لسنة 2017 و الذي وصل إلى حدود تاريخ 18 أبريل 2017 كان مرده التأخير في إنجاز و إنهاء عملية الإحصاء العشري للعقارات المبنية و غير المبنية للفترة 2026/2017 و لقد توصلنا بمراسلة من السيد وزير الشؤون المحلية و البيئة بما يفيد إمكانية التأخير في استخراج جداول التحصيل بعنوان السنة المذكورة على أن يتم الإعتماد على المعطيات المحينة بجداول التحصيل لسنة 2016 إلى حين استيفاء عملية الإحصاء و إعداد و تنزيل جداول التحصيل بعنوان سنة 2018 بالإعتماد على نتائج الإحصاء العام في بداية شهر جانفي 2018.

إن التأخير الحاصل في تنزيل جداول التحصيل يقع عادة تداركه بمد السيد القابض البلدي بمعطيات حول العقارات الجديدة أو المبالغ الجديدة لكل مواطن يتقدم لخلص المعاليم قبل إصدار جداول التحصيل و هذا لا ينفي أننا نعمل على تقليص آجال التنقيط و إعداد الجداول في وقتها.

و سوف يقع في المقابل العمل على تنزيل جداول التحصيل التكميلية بعنوان سنة 2017 حتى يقع إدراج المبالغ المستخلصة و المودعة بحساب خارج الميزانية و إدراجها بميزانية البلدية.

و في خصوص تعطل عملية تحصيل المعطيات الخاصة بالإحصاء العشري للعقارات المبنية و غير المبنية للفترة 2017-2026 نتيجة عطب فني لحق بجهاز الموزع المركزي للشبكة الخاصة بمنظومة التصرف في موارد الميزانية حيث أتلقت قاعدة البيانات بأكملها و لم تتمكن مصالح البلدية من تدارك الأمر في حين تم التوصل إلى إتفاق مع وكالة التعاون الألماني GIZ عن طريق فريق عمل و خبراء مختصين يت بموجبه إعادة تحصيل المعطيات من خلال قاعدة المعطيات المتوفرة في قبضة البلدية و بطاقات الإحصاء المعدة من طرف البلدية و تعهدت أنه في أجل أقصاه شهر فيفري من سنة 2018 ستكون التطبيقات جاهزة محتوية على جميع البيانات و المعطيات المحينة مع إصدار جداول التحصيل بعنوان سنة 2018 و بدوره تعطل المشروع خلال هذه السنة لأسباب إجرائية بين وكالة التعاون الألماني GIZ و المكلف بإنجاز المشروع و تعهدوا مؤخرا في إتفاق بينهم و بين المجلس البلدي باستكمال المشروع في أقرب الآجال بما من شأنه أن يمكن البلدية من استخراج جدول التحصيل و تنقيطه في أيسر الآجال المعقولة.

توجيه الإعلامات من مشمولات السيد القابض البلدي .

- المعلوم على المؤسسات ذات الصبغة الصناعية أو التجارية أو المهنية

على ضوء ما تم عرضه ضمن تقريركم و لغاية تدارك ما تم من إخلال ضمن هذا العنوان سوف تعمل المصلحة المعنية على تنفيذ توصياتكم و التعهد بالتسويق مع قباضة البلدية و القباضات المالية لضمان حسن استغلال هذا المورد. كما أن وكالة التعاون الألماني GIZ و ضمن مشروعها المتعلق بتوفير تطبيقات إعلامية لفائدة بلدية جندوبة قصد تنمية مواردها تكفلت بإعداد جدول تحصيل الفارق بين الحد الأدنى للمعلوم و المبلغ المستخلص و ذلك عن طريق تطبيق خاصة و تجميع المعلومات والقيام بإحصاء شامل للمؤسسات التي تخضع للمعلوم .

-تحيين معينات كراء المحلات البلدية:

أغلب عقود الكراء تشملها الزيادة السنوية المحددة بين 5 و 10٪. غير أن بعض العقود المبرمة منذ سنوات السبعينات أو الثمانينات أو التسعينات لم يقع التنصيص فيها على نسبة الزيادة السنوية و لقد قامت مصلحة الأملاك بتقديم إقتراح إلى مجلس النيابة الخصوصية قصد إجراء تحيين لعقود كراء هذه المحلات و قت المصادقة عليه و تولت على إثر ذلك مراسلة السيد خبير أملاك الدولة قصد مدها بتقرير إختبار حول القيمة الكرائية الحقيقية لبعض المحلات التجارية و خاصة السكنية التي لم يشملها التحيين منذ سنوات و نحن في انتظار تقرير الإختبار لاستكمال بقية الإجراءات و على ضوء ما تقدم عرضه نرجو أن نكون قد أفدناكم و نحن على ذمتكم عند أي طلب أ و توضيح. و السلام./.

رئيس البلدية



الإجابة على تقرير دائرة المحاسبات لسنة 2017  
المصلحة المالية

التبريرات	الإخلالات
<p>- <u>الدراسات</u> : لم يتم صرف الاعتماد المرصود و الخاص ببناء قصر البلدية و مشروع تعبيد و ترصيف الطرقات بوسط مدينة جندوبة المدرجان ببرنامج الإستثمار البلدي لسنة 2016 لوجود اعتراض من قبل المعهد الوطني للتراث على إعادة بناء قصر البلدية . أما في خصوص مشروع تعبيد الطرقات فقد <u>تعطل المشروع</u> لضرورة إنتهاء الأشغال الخاصة بشبكة تصريف المياه المستعملة و المياه الصالحة للشرب .</p> <p>- <u>اقتناء أراضي</u> : إن الاعتماد المرصود و البالغ 33.607.837 د يخص خلاص قطعة أرض ( 28.607,837 د ) خاصة بالمصعب المراقب لم يتم تسوية وضعيتها القانونية من قبل أصحاب الأرض و إبرام عقود في الغرض و 5.000.000 د متعلقة باقتناء قطعة أرض بالمنطقة الصناعية صدر في شأنها طلب تزود آلي لم يتم موافقتنا بغاتورة في الغرض إلى حد هذا التاريخ .</p> <p>-<u>البرامج و التجهيزات الإعلامية</u> : قامت البلدية باستشارة لاقتناء معدات إعلامية و إصدار تعهد بالنفقة في شأنها تم رفضه من قبل مصالح مراقبة المصاريف العمومية بمبلغ قدره 72.108.839 د داعية البلدية لإعادة الإستشارة و تم إصدار إذن تزود بمبلغ قدره 62.489.460 د سنة 2018</p> <p>-<u>المساحات الخضراء و مداخل المدن</u> : إن الاعتماد المرصود يخص تهيئة و صيانة حديقة الشهداء بجندوبة حيث تم إصدار إذن تزود في شأنه سنة 2017 ( طلب تزود عدد 106 بتاريخ 2017/09/27 ) و إنتهت الأشغال سنة 2018 تارخ خلاص المقاوله .</p> <p>-<u>بناء و تهيئة التجهيزات الجماعية</u> : بالنسبة للاعتماد المذكور بتقريركم نفيدكم أن مبلغ 46.000.000 د كانت مبرمجة لإتمام إنجاز جدار بالمركب الرياضي غير أنه وقع إلغاء هذا البرنامج من قبل النيابة الخصوصية في تلك الفترة و بقية المبلغ هي فواضل برامج سابقة تم صرفها سنة 2018 .</p>	<p style="text-align: center;">سوء تقدير البلدية لحاجياتها</p>

<p>-المساهمات في المنظمات العالمية : نفيكم أن مبلغ 570.000 د يمثل 0,01 بالمائة من ميزانية البلدية مخصصة للجامعة العالمية للمدن وهذه الاخيرة لم تقم بمراسلتنا ومدنا بالمعروف الجبائي وحسابهم الجاري لنتمكن من تحويل المنحة المذكورة .</p> <p>-نفقات التنمية غير موزعة : يعتبر المبلغ المرصود بهذا الفصل نقل فواصل اعتمادات سابقة وقد تم توزيعه سنة 2018</p>	<p>تخصيص اعتمادات لم تصرف</p>
<p>-تامين البيانات : لقد وردت على مصالحنا مذكرة التامين بعد 15 ديسمبر وحتى لا تتخذ ديون بذمة البلدية قمنا بإصدار تعهد بالنفقة في شأنها.</p> <p>-مصاريف الإستقبالات : هذه النفقة طرأت في آخر السنة وتم اصدار تعهد بالنفقة بعد الآجال القانونية و سنعمل على تجاوز هذا الإخلال مستقبلا .</p> <p>-مساهمة في تنظيم المهرجانات : هذه النفقة متعلقة بخلاص عرض فني بمناسبة ذكرى تأسيس بلدية جندوبة وقد تم التأخر في إصدار تعهد بنفقة في شأنه لعدم استكمال العارض للوثائق اللازمة.</p>	<p>التعهد ببعض النفقات بعد 15 ديسمبر</p>
<p>X -إن البلدية قامت باحترام الآجال القانونية ( غرة ماي ) حيث تم إصدار طلب التزود الخاص باكساء العملة في 2017/04/17 وتم تسليم لباس الشغل يوم 2017/04/28 وبعد ذلك التاريخ قام المزود بموافقتنا بالفاتورة للخلاص.</p>	<p>عدم حرص البلدية على تسليم لباس الشغل في غرة ماي</p>
<p>تقوم بلدية جندوبة بإعداد صفقة بإجراءات مبسطة لاقتناء قطع غيار السيارات حيث تقوم بإصدار طلبات تزود استنادا لبيانات الصففة من حيث المواد المطلوبة والأثمان المنصوص عليها بكراس الصففة و سنعمل على إدراج الأرقام الإدارية على جميع طلبات التزود الخاصة بقطع الغيار والحاشدات والإطارات الهوائية والمطاطية مستقبلا.</p>	<p>عدم التنصيص على البيانات المتعلقة بالسيارات و المعدات بطلبات التزود و الفواتير الخاصة بها</p>
<p>-لقد ورد خطأ في احتساب المنحة اليومية للتنقل بمبلغ 3.375 و قمنا بإصدار أمر باسترجاع أموال في الغرض.</p>	<p>إسناد منحة التنقل لفترة لم تتجاوز الثماني ساعات</p>

رئيس بلدية جندوبة  
حبار عيادي

